



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

التعامل مع ذوي الدخل اليومي المحدود والفئات الأكثر عرضة للتهديد خلال أزمة كورونا

توظيف قواعد البيانات وآليات جديدة لاستهداف القطاع غير الرسمي

آذار 2020



1. المقدمة:

مع دخول اجراءات مواجهة فيروس كورونا مرحلة جديدة وتفعيل قانون الدفاع وتعليق عمل الكثير من الأفراد ومؤسسات القطاع الخاص، فإن هناك فئات من ضمن القطاع الخاص التي تعمل في الظل او خارج المنظومة الرسمية (القطاع غير الرسمي) والاعمال الحرة، بالإضافة الى عمال المياومة والعاملين ضمن ترتيبات غير رسمية (على سبيل المثال: سائقو السيارات العمومي والتطبيقات) وغيرهم من بائعين متجولين.

التقديرات المتاحة لحجم العمالة غير الرسمية تشكل حوالي 52% من اجمالي العمالة، وفي ظل الظروف السائدة وتعطل الكثير من الأنشطة فإن أعدادا كبيرة من هذه الفئات ستعاني من ضائقة مالية ومادية وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها، ونحن لا زلنا في بدايات التطبيق الفعلي لتخفيض حجم الأنشطة الاقتصادية وأزمة التعاطي مع تداعيات "كورونا" مما يعني ضرورة اجترح بعض الحلول وتوجيه جانب من الدعم لتلك الفئات لمساعدتها على تخطي هذه المرحلة الصعبة. إذ أنه من المتوقع أن تشهد الفترة القريبة المقبلة تصاعد شكاوى تلك الفئات حال عدم توجيه جانب من الدعم لمساعدتها بشكل مباشر.

ومن أهم مواصفات الأفراد الذين تشملهم هذه الفئات هي انهم غير خاضعون لأي تأمينات اجتماعية مثل رواتب التقاعد او التأمين الصحي، وعلى الرغم من أن التأمين الصحي من قبل الحكومة ومؤسساتها يشمل المتضررين من كورونا، إلا ان القوة الشرائية لهذه الفئات تعتبر محدودة جداً ولا تمتلك العمق المالي المتمثل بالمدخرات او ملكية الأصول التي يمكن ان يستندوا اليها للتكيف مع الظروف المستجدة والانقطاع الاجباري عن العمل الذي فرضته الظروف الحالية.

وما نحن بحاجة اليه للتخفيف من آثار الازمة على هذه الفئات هو تخصيص بعض الموارد واستهداف الأسر المتضررة من خلال اتباع آلية استهداف تستند الى قواعد البيانات المتاحة في وزارتي المالية والتنمية الاجتماعية/ صندوق المعونة الوطنية والتي تم انشاؤها لتحديد الأسر المستحقة لدعم المحروقات، ودعم الخبز، والمساعدات النقدية من صندوق المعونة الوطنية. ويجب أن يكون الاستهداف على أسس مختلفة تراعي الظروف السائدة وليس استهداف الفئات الفقيرة التي تتلقى مساعدات ودعم بانتظام. فالفئات الجديدة لم تكن يوماً ضمن الفئات التقليدية المتلقية للمساعدات.

2. حقائق وأرقام:

- أ- تشير دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية خلال العام 2018 إلى أن هنالك نحو 2 مليار شخص حول العالم يحصلون على دخلهم المعيشي من العمل في القطاع غير الرسمي، ويشكل هؤلاء 61% من العمالة العالمية¹.
- ب- مع نهاية العام 2016، شكلت نسبة العمالة في القطاع غير الرسمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا نحو 68% من اجمالي العمالة.
- ج- تشير دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية إلى أن العمالة غير الرسمية في الأردن قد شكلت نحو 44.9% من اجمالي العمالة في العام 2010.
- د- وصلت نسبة العمالة غير الرسمية في الأردن إلى 52% في الأردن في نهاية العام 2016، بحسب مسح سوق العمل الأردني الذي أجراه منتدى البحوث الاقتصادية.
- هـ- تشير دراسة صادرة عن منظمة العمل الدولية في العام 2018، بأن العاملين والعاملات في القطاع غير الرسمي هم الأكثر عرضة للفقر.
- و- بحسب دراسة صادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي في العام 2012 تتركز هذه الفئة من العمالة في قطاعات الانشاءات والتجزئة والصناعة والزراعة².
- ز- بالإضافة إلى ما سبق، يرى منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن الأكثر عرضة للتأثر سلباً في أزمة فيروس كورونا هم الفئات التالية:

- عمال المياومة في قطاعات الانشاءات والسياحة والزراعة.
- سائقو التاكسي والعاملون في قطاع النقل العام.
- أصحاب المؤسسات التجارية الصغرى (محلات البيع بالتجزئة الصغيرة، الحلاقون، عاملات التجميل، العاملون في ورش صيانة السيارات، أصحاب المهن الحرة).

عندما تكون مستويات المخاطرة وحالة عدم اليقين مرتفعة، يمكن وبسهولة إهمال الواقع المعيشي للأشخاص الضعفاء. وفي هذا السياق فإن المنظمات الدولية والحكومات تطالب الناس بشكل متزايد بالبقاء في منازلهم استجابة لتفشي الفيروس كورونا، ومثل هذه السياسات ذات الأهداف العامة والمقاصد الايجابية قد تفشل في مراعاة الفئات الضعيفة في المجتمع. لا يتمتع العاملون في الاقتصاد غير الرسمي برفاهية البقاء في المنزل. والواقع أنهم لا يملكون القدرة المالية ولا يمكنهم تخزين سوى كميات متواضعة من الطعام. هذا هو السبب في أن هذه الشريحة من المجتمع الأردني يجب أن تحظى برعاية جيدة في هذه الظروف الصعبة من قبل جميع المعنيين بمن فيهم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

¹ <https://www.wiego.org/sites/default/files/migrated/publications/files/Women%20and%20Men%20in%20the%20Informal%20Economy%20-%20A%20Statistical%20Brief%20-%20for%20web.pdf>

² <http://www.undp.org/content/dam/jordan/docs/Publications/Gov/The%20Informal%20Sector%20in%20the%20Jordanian%20Economy-jo.pdf>

3. التوصيات وخارطة الطريق المقترحة:

كما تشير البيانات أعلاه فإن هنالك فئة لا بأس بها من المجتمع الأردني سوف تتأثر سلباً بالأزمة القائمة، لا سيما من لا يحصلون على مداخيل منتظمة، وعلى الرغم من أهمية الإجراءات الحكومية للسيطرة على التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا إلا أن المزيد ما زال مطلوباً لحماية هذه الفئات. إذ أن طبيعة عملها تُصعب من الوصول إليها من خلال السياسات العامة التي تم إقرارها.

وبناءً على ذلك، فإن هنالك حاجة لجهد تعاوني ما بين القطاعين العام والخاص والمؤسسات الخيرية للوصول إلى هذه الفئات ومساعدتها على تخطي الأزمة بأقل الخسائر، وفي هذا السياق يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بما يلي:

- 1- تخصيص مبالغ من صندوق مكافحة كورونا الذي أطلقتته الحكومة لتقديم مساعدات نقدية وعينية لهذه الفئات.
- 2- توظيف قاعدة بيانات هيئة تنظيم قطاع النقل للوصول إلى السائقين العاملين على خطوط التاكسي والسرفيس وغيرها لتعويضهم مادياً عن خسائر هذه الفترة قدر الإمكان.
- 3- الاستفادة من قواعد بيانات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الخيرية مثل تكية ام علي وغيرها للوصول إلى هذه الفئات وتقديم المساعدة لهم. وكذلك الأمر قاعدة بيانات متلقي المعونات (الخبز والمحروقات) إضافة إلى صندوق المعونة الوطنية.
- 4- إطلاق منصة إلكترونية جديدة يتقدم من خلالها الأشخاص والأسر الأكثر تأثراً لتوجيه المساعدة لهم.
- 5- إطلاق تحالف مؤسسات القطاع الخاص لتقديم التبرعات وتنسيق المبادرات المجتمعية التي تستهدف تقديم مساعدات من خلال الجمعيات الأهلية العاملة في الميدان والتي تمتلك قواعد بيانات دقيقة وتخضع لقواعد الحوكمة الرشيدة.

ولتحقيق ما سبق، يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بإطلاق ما يسميه إطار الاستجابة التعاونية من القطاع الخاص والمجتمع المدني للطوارئ والتي يوضحها الشكل في الصفحة التالية.

تصور إطار الاستجابة التعاونية من القطاع الخاص والمجتمع المدني للطوارئ



الهدف

التعامل مع فيروس كورونا ومكافحة انتشاره وتخفيف آثاره بنهج تشاركي ما بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع

المبادئ

1. جهود منسقة ومنظمة لضمان فعالية المبادرات وتوحيد الجهود وسلامة الجميع
2. العمل على توفير الدعم للحكومة بحسب الأولويات المحددة منها الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر ضعفا من خلال المساعدات النقدية
3. العمل من خلال جهات مرجعية معتمدة في القطاع الخاص والمجتمع المدني والتي تمثل شريحة أوسع من المؤسسات العاملة في هذا القطاع لسهولة وفعالية التواصل والحد من التجمعات

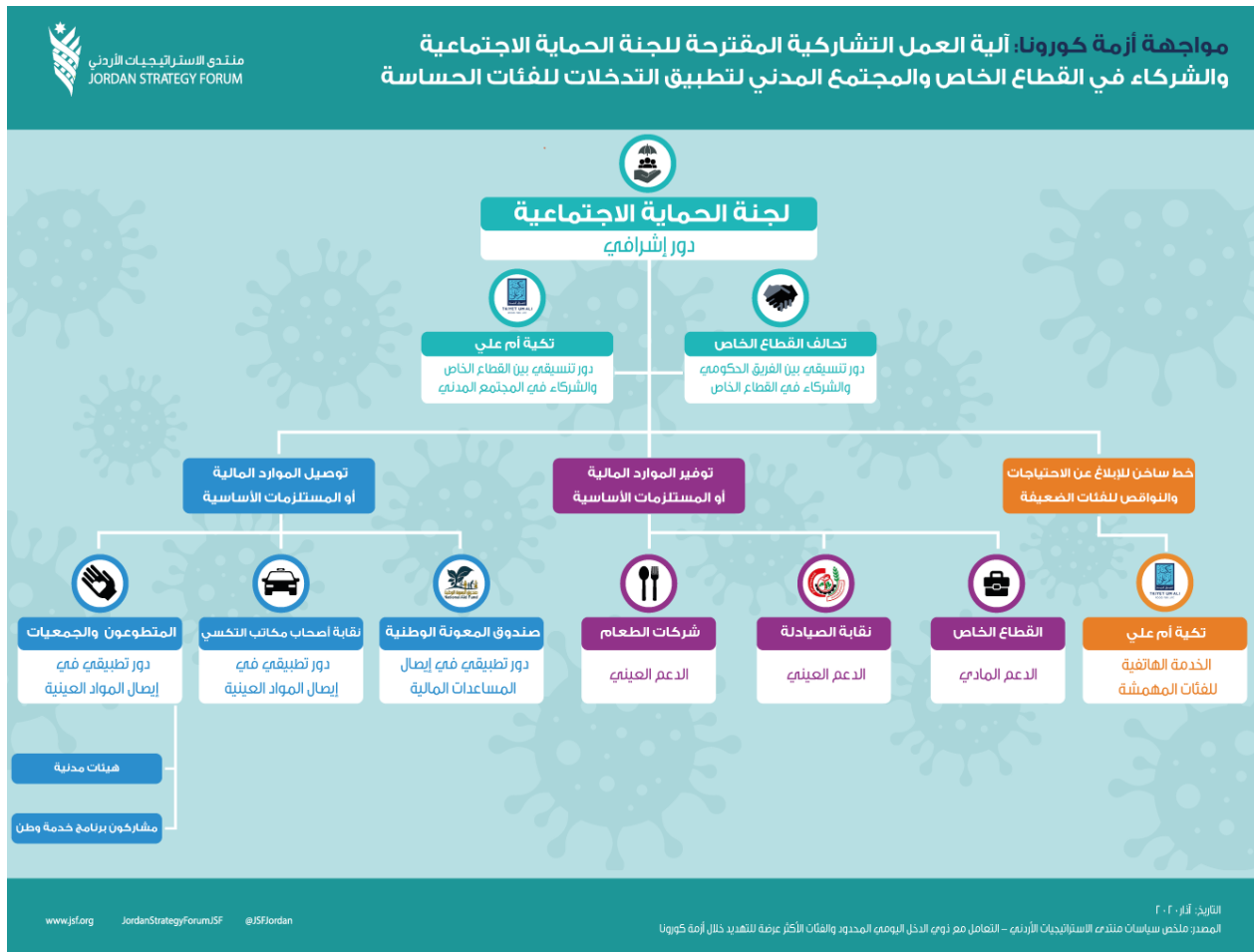
النهج التشاركي

الفرق الحكومية لمكافحة فيروس كورونا والشركاء المقترحين من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني



مسؤوليات الجهات





تدخلات الفئات الحساسة



المسنون (خصيصا المسنونون بلا أسر)

الحكومة

- فتح خط ساخن بين فريق الحماية الاجتماعية وكبار السن من خلال المؤسسة المعتمدة كمرجعية للخط الساخن (تكية أم علي)

القطاع الخاص

- المساهمة في الإعلان عن خط التواصل على قنوات التلفاز ومواقع التواصل الاجتماعي
- المساهمة المادية أو العينية في تغطية الاحتياجات

المجتمع المدني

- دعم الحكومة في تلقي المكالمات على الاحتياجات من خلال المؤسسة المعتمدة
- فرز المستلزمات وطرق توصيلها لبيوت المسنين (طعام، أدوية، إلخ)
- فرز التبرعات وتوجيهها بحسب القطاعات والاحتياجات



العائدون من السفر في الحجر الصحي

الحكومة

- تحديد احتياجات العائدون من السفر في الحجر الصحي
- التركيز على المسنين، مرضى (السكر، القلب إلخ) العائلات التي من ضمنها مواليد

القطاع الخاص

- المساهمة في تغطية تكلفة الفحوصات الطبية
- المساهمة في تغطية تكلفة غرف الفنادق بالتعاون مع جمعية الفنادق الأردنية
- التبرع في بعض المستلزمات التي يحتاجها العائدون من السفر

المجتمع المدني

- دعم مؤسسات الدولة لوجستيا في تلبية احتياجات العائدون من السفر
- توصيل دفع من المستلزمات لنقاط التجميع المحددة (أدوية، حليب، حفاظات إلخ)



الفقراء والمهمشين (خصيصا ضحايا الفقر الموسمي والعاملين في القطاع غير المنظم)

التدخلات

طريق مقبحة للوصول إليهم

أمثلة عن الفئات المستهدفة

الحكومة

- تحديد أعداد الأسر الأكثر حاجة والضعفاء من العاملين في القطاع غير المنظم والعاملين بأجر يومي ومواقعهم (التعاون مع البلديات، تكية أم علي، صندوق المعونة الوطنية)
- تخصيص مبلغ حوالي ٧٠ دينار لمدة أسبوعين يتم صرفه للأسر المحتاجة
- إيصال المال من خلال صندوق المعونة باستخدام المحافظ الإلكترونية والصراف الآلي

القطاع الخاص

- المتابعة في توفير وتحضير الطرود الغذائية بالتعاون مع الشركات المختصة
- التبرع في بعض المستلزمات التي تحتاجها الأسر (طعام، أدوات منزلية، أدوات صحية)
- التبرع في المال لتغطية المساعدات التي سيتم صرفها للأسر المحتاجة

المجتمع المدني

- التعاون مع الهيئة الخيرية الهاشمية وتكية أم علي في توصيل المستلزمات للأسر وذلك لقدرةهم على الوصول لعدد كبير من سكان المملكة المهمشين

يتقدم المحتاج

• التواصل مع فريق الحماية الاجتماعية خلال خدمة الخط الساخن

(يشرف عليه ممثل من فريق الحماية الاجتماعية أو المؤسسة المعتمدة كمرجعية للخط الساخن – تكية أم علي –)

بشكل استباقي

البلديات

- نقابة أصحاب التكسي
- الاتحاد العام للمزارعين

- تكية أم علي وقاعدة بياناتها تحتوي على 20 ألف أسرة
- صندوق المعونة – قاعدة بيانات برنامج الدعم التكميلي ومستفيدي دعم الخير والتي يمكن

العاملون في القطاع غير المنظم (أصحاب البسطات)

العاملون بأجر يومي (سائقين التكسي)

المهددون بالوقوع تحت خط الفقر (الفئات المحتاجة ممن تقدموا لصندوق المعونة وتكية أم علي ولم يحصلوا على الدعم حتى الآن بسبب الأولويات المتاحة وشروط الاستحقاق)



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

فاكس: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦

هاتف: +٩٦٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦

info@jsf.org

www.jsf.org



[/JordanStrategyForumJSF](https://www.facebook.com/JordanStrategyForumJSF)



[@JSFJordan](https://twitter.com/JSFJordan)